

ان المحمود عليه والمدوح عليه اختياريان ومثال مدحت اللؤلؤ على صفاتها
منع عنه واما المدح على صياحة الحد ورساقفة القند فقد قيل انه
هو خطا من الجمهور وقيل مؤل باثه في الحقيقة مدح على الفعل الاختيار
اذا الصياحة والرساقفة يدلان على اعتبار المزاج وهو يدل على الانفا
الجيدة فان قيل الصياحة مدوح بيها لا يظنها قلنا من حيث بوصف
بها كما نرى ممدوحا وبها ومن حيث قيامها بجمليها كانت ممدوحا عليها
كما قيل في حمد الشجاع بالشجاعة لكونه شجاعا فان المحمود به وعليه متعارفان
بالاعتبار ثم ما ذكرنا كان تعريف الحمد والشكر اللغويين والحد والعرف
فعل يشتر بتعظيم النعم بسبب كونها سواها كان باللسان او بالجنان
او الاركان في الشكر العرفي صرف العبد جمع لما انعم الله عليه من اللذات واللسان
وعبروا الى ما خلق الاجل فالحد العرفي اعلم طلقا العموم انما هو اصل الحد والحمد غيره
مخلاف الشكر قد اعترفنا نعم الله على عبده الشاكر واصفا فعله باللسان
وحده فكون حمدوا ليس بشكر اصلا اذ قد اعتبر فيه شمول الآلات وايضا الشكر العرفي
لا يتبع بغيره تعالى بخلاف الحمد فان قيل يجوز ان لا يتعلق الشكر بالانعام بل يشكر
الاجل كقوله الذي في قوله هو بدون الحمد ايضا فينبغي ان يكون من وجه قلنا هذا
الاحتمال ساقتا بمعنى التعريف صرف العبد جمع لما انعم الله عليه من حيث ان انعم عليه
فهو انما متعلق بالانعام وما قيد ان النسبة بينهما بالانعام المطلق انما يصح بحسب
الوجود دون الجزاء الذي كلامنا فيه لان الحمد كرمع القلب متعلق بما خلق له
جز من عرف الجميع غير محمول عليه لامتيانه عن سائر الاجزاء فلفظ من اشتباه
مفهومه الشيخ بما صدق عليه فان ما هو محمول على المصنف ما صدق عليه الحمد
اعني عرف القلب وهذه مثلا لا مفهومه المذكور وهو فعل يشكره لا يقال عرف جميع
افعال لا فعل لان القول هو فعل واحد تعدد متعلقه كما يقال صدق في غير واحد
هو فربما يقوم مثلا بل التحق ان المركب قد يوصف بالوحده الحقيقيه كونه واحد
والاعتبار به

والاعتبار به كمر واحد وصرف الجميع من قبل الثاني والنسبة بين اللغويين والعرفيين
قد مرت والنسبة بين الحمدين عموم من وجه وبين الشكرين عموم من وجه وبين الحمد العرفي
الشكر اللغوي ايضا عموم طلقا اذ قيد النسبة في اللغويين بوصفها الاشارة الى انما يقتضيه
كانا شكرين وهذه النسبة بحسب الصدق والمحل واما النسبة بين الحمد اللغوي وبين الشكر اللغوي
فتبين المحل بناء على ذلك واما بحسب التحقيق والوجود فيبينها عموم من وجه جواز وجود الشكر بدون
الحمد كما في الابدان وقطوع اللسان وكل ذلك ظاهر من التعريف بان تأمل وان قيل ان النسبة
بين الحمدين وبين الشكر اللغويين ايضا بحسب وجوده والمحل فردد بان المعنى في تصورات
النسبة بحسب المحل فادامت متحققة لا تدعيها النسبة بحسب وجوده وحيثما متحققة كما مر
واختلفوا في ان الجمل الاخباريه اذا استعملت في لازم معناها كالمدح والنساء والحمد اعلم
احتملها فقالوا صليمتا في انما انشأه وقال الشيخ عبد القادر انه اصابه وقال الجمل الخبريه
اذ نزلت عن معناها الجزئية ومعنى الجملة الاثنية كقولنا ارشدنا الله الى الحق والحمد لله
كانت الجمليات اية واما اذا نزلت في لازم معناها لازما لا يكون معنى الحمد الاثنية في اصلها
قلنا يصح الحمد انشائية وعلم القدرين فتقول المصنف الحمد به لا جازا على الانصاف بان تقول
فكون حمدوا والقول المحصور ليس محمدا خصوصا بل لانه دال على حقه الكمال فان قول كان له
كان حمدا وقال بعض المحققين من العقوليه حقيقة الحمد اظهار الصفات الكماله وذلك يقتضون القول
وهو يكون بالفعل ومنه حمد الدرهم ذاته لانه حين سلبه في الوجود على كماله لا يحصى وضع
سوا كرمه الحق لا تتنازع فقد كثر عن صفات كماله واظهرها بدلات قطع تفصيليه محتملة
فان كل ذرة تدل عليها ولا يتصور في العبادات من هذه الدلالات ونعم في هذا العلم لا يحسن
شأنه عليك ان كانت تولى نفسك ولما ذكرنا في حق الحمد تحقيق حوال المطالع حوالا لفظا
والتهذيب فاعتنقه رب العالمين جمع علم بفتح اللام ما يعلم به الشيء كما خاتم
لما يحتم به هذا اصله ثم عليه لما يعلم به الله وهو طاسوس ذاته وصفاته والرب
بمعنى الربوبية وهو تدبير الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به اللبانيه كرحم عدل
وقوله هو نعم من ربه ربوبية خورب والصلوة على سيدنا محمد خاتم النبيا وافرد
الصلوة بدون والبعث منوه في اللفظ لا في الكتابه كما صرح به جدها في التصريح
الربوبية في قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو العليم الغني

وهو بالفعل قولان
الافعال التي هي آثار
الشيء وانه آثر عليها
دلالة على فعله
لا يتصور في مختلف
مخلاف الاقوال فان
دلائلها عليه وضحة
فوتعلم عنها مدلولها
فانها مطلق

الربوبية في قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو العليم الغني